العدالة والتعدي

لعلي محمد ابو رفية

صابط بوليس

يميل الانسان بفطرته الى الظلم أكثر من ميله الى العدل ؛ تدفعه اليه أثرته وطباعه ، فهو دائماً يؤثر نفسه على غيره ، وقلما يقنع بما في حوزته وانما هو دائم التطلع الى ما يملكه الآخرون . وينتج من ذلك التعدي على الغير وما يعقبه والزحام بين الافراد والجماعات على الارض ونتاجها ، وقد يفضي ذلك الى الحرب .

لهذا شبّه شوبنهور المجتمع البشري بجماعة من القنافذ اقترب بعضها من بعض التماساً للدفء فكان لا بد ان تخز أشواك النتفذ الواحد جسم جاره ، فاستبعدت القوانين لتكون في منزلة اغماد لهذه الاشواك وتمنع الاحتكاك الذي يولده اجتماع الناس والعلاقة في اكفاء رغباتهم وشهواتهم من غير ما رادع ولا وازع . ولو أمكن بهذا السبيل وحده أو بأي سبيل معه ضمان العدالة الانسانية ورفع الظلم ومنع التعدي لحقق الفردوس المفقود على الارض

الا ان العدالة لا تستقر في مواد القانون ولا تجد حصانتها فيه وما القوانين الا وسائل أريد بها المحافظة على العدل . وهي وسائل غير كافية وحدها لضمان العدالة ومنع كل تعدٍ

واذاً فعلينا ان نبحث حدود العدالة الحق ووسائل صيانتها ، فيما عدا القانون . اي في نفس الانسان . والناس في العدالة مذاهب شتى في كل شيء

فترى من أتباع ترازيماخس من يقول : « ان العدالة هي فائدة الاقوى » . وترى من أتباع « بيتشه » من يقول قوله . « حقاً اني ضحكت مراراً من الضعفاء الذين يحسنون نفسهم صالحين من غير براءة » . وترى أتباع مكيافلي يقولون « ان الفضيلة هي الذكاء مع القوة . واذا أفرغنا موضوع في قالب عصري فسنجد ان « فصيلة قوة خير من فصيلة حق »

فهل تطلب القوة أم تطلب الحق ؟ وهل خير لنا ان نكون عادلين ام أن نكون أقوياء ؟ يرد أفلاطون على اصحاب هذه المذاهب بقوله « انها أدب استنبطه الضعفاء ليعدلوا بها قوة الاقوياء وهذا أفلاطون يرى ان العدالة في الدولة هي أن يؤدي كل فرد العمل الذي يحسنه وان نأخذ منها قدر ما يصيب . فرجل القانون في الدولة هو الذي يعمل في منصة العدالة وهو يعطي

الدولة قدر ما يأخذ منها. والعدالة في الفرد هي التعاون الفعّال المتزن بين العناصر المختلفة التي تتألف منها طبيعة الانسان. فكل امرىء عالم من الرغبات والشهوات والآراء والعواطف، فاذا اتسقت هذه الظاهرات النفسية وتعاونت بدا صاحبها رجلاً حكيماً عادلاً، واذا اختلّ التوازن بينها تصدّعت اركان الشخصية الانسانية وتطرق اليها الفساد، فالعدالة هي النظام والجمال في النفس وهي في النفس بمقام الصحة في الجسد هكذا يرد افلاطون ردّاً ابديّاً على تراسيماخس في عهده وعلى نيتشه ومكيافلي ومن يشبههم في القديم وفي الحديث. فالعدالة ليست هي القوة المجردة ولكنها القوة المتسقة، ليست حق الاقوى ولكنها تعاون جميع الاجزاء تعاوناً فعّالاً متسقاً على ما فيه خير المجموع

واذا قابلنا بين العدالة والتعدي ألفينا الاولى فطرة صالحة وهي مصلحة المجتمع وألفينا التعدي فطرة ضارة سيئة هي مصلحة الفرد وفائدته الشخصية. ووجدنا ان العادل صالح وحكيم والمتعدي شرير أحمق وان العادل لا يتجاوز حده بل ضبطه، أما المتعدي فتجاوز الاثنين. وفي العدالة حكمة وفضيلة وفي التعدي جهالة ورذيلة. فالعدالة أقوى من التعدي، وحتى الدول الغاصبة أو المستعمرة لاغنى لها عن التزام العدالة. والتعدي ينشىء انقساماً وبغضاً بين الانسان وأخيه يستحيل معه التعاون في العمل، أما العدالة فتوثق أواصر الصداقة والوفاق بينهما، والعادلون أوفر حكمة وفضلاً وأوفر قوة على العمل متساندين أما المتعدون فيتعذر السير معهم ولا ينجو أحدهم من صاحبه الاّ اذا كان في نفوسهم بقية من عدل تؤدّي بالتئامهم. أما الذين تفاقم شرهم وفقدوا العدالة والانصاف كل الفقد فيستحيل عليهم التعاون والاتفاق

اذا أغفلت الحكمة أدبرت شهوة الطمع والتعدي وبالتهذيب الحق يمكننا سيادة القسم الشهوي الذي يؤلف الجانب الاكبر من نفس الانسان: وقد تنفع الرياضة والموسيقى في تنسيق القوى النفسية مع التهذيب والحكمة والقانون. ولما كانت العدالة فضيلة بل أم الفضائل، والفضيلة الأخلاقية ليست الاّ وسطاً بين رذيلتين احداهما الافراط والأخرى التفريط، لذلك يجد الانسان شقّاً في ان يكون فاضلاً او عادلاً تماماً لان ادراك الوسط في كل شيء من أصعب الامور، لذلك كان اول ما يعنى به من يريد اصابة ذلك الوسط القيم هو البعد عن التعدي ويمكننا ان نعمل هنا نصيحة كالتي

بعيداً جدّاً عن هذه الصخور وهذا الدخان . . . سيّر سفينتك . . . لاننا بابتعادنا بكل قوانا عن التعدي نقف في الوسط ومن لا يجد الاّ قليلاً عن الخير لا يستهدف الشر